

مجموعة البركة المصرفية
شركة مساهمة بحرينية (ش.م.ب) عامة
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (الثامن عشر)
المنعقد بتاريخ 20 مارس 2019م

عملاً بأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب (عامة)، وجه رئيس مجلس الإدارة سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل نيابة عن المجلس الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور الاجتماع (الثامن عشر) للجمعية العامة العادية الذي تقرر عقده في المنامة بمملكة البحرين في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الأربعاء بتاريخ 13 رجب 1440 هـ الموافق 20 مارس 2019م بالمقر الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية - قاعة الشيخ صالح كامل الطابق الأول - خليج البحرين (Bahrain Bay) مملكة البحرين، وقد حضر الاجتماع الأشخاص المبينة أسمائهم في كشف الحضور ممن يمثلون المساهمين بالأصالة أو الوكالة.

ترأس اجتماع الجمعية العامة العادية سعادة الشيخ صالح عبدالله كامل رئيس مجلس الإدارة **وفوض سعادة الأستاذ/ عبد الله عمار السعودي** نائب رئيس مجلس الإدارة لإدارة مداولات الاجتماع كرئيس للجلسة والذي أفتتح الاجتماع بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ثم رحب بالحضور من المساهمين وبكل من:

مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة:
الأستاذ/ علي العلوي - رئيس قسم حوكمة الشركات.

مندوبي مصرف البحرين المركزي إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية:
الأستاذة/ خديجة أحمد - مراقب - إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية
الأستاذة/ فاطمة الفاضل - إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

مندوب مصرف البحرين المركزي إدارة مراقبة الأسواق المالية:
الأستاذة/ حصة المناعي - إدارة مراقبة الأسواق المالية

مندوب بورصة البحرين:
الأستاذ/ سنان الشروقي - إدارة الإدراج والإفصاح

ممثل هيئة الرقابة الشرعية الموحدة: الشيخ الدكتور/ عبداللطيف آل محمود - نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

مندوب مسجل الأسهم: شركة كارفي كمبيوترشير:
الأستاذ/ هاني الشيخ - نائب مدير - خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية

مندوب السادة إرنست آند يونغ (المدقق الخارجي): الأستاذ/ نادر رحيمي

ثم أعلن رئيس الجلسة (المفوض) أن مجموع الأسهم الممثلة بالأصالة والوكالة في هذا الاجتماع بلغ 975,230,53 سهماً، وقد أكد هذا الرقم مندوب مسجل الأسهم الذي تولى رصد الأسهم، وذلك من أصل مجموع الأسهم المكتتب بها والبالغة 1,242,879,755 سهم، وبذلك تكون نسبة الأسهم الممثلة في الاجتماع بالأصالة والوكالة (78,47%) من مجموع الأسهم، ويكون نصاب الاجتماع قانونياً.



وبعد التأكد من اكتمال النصاب بحضور الجهات الرقابية، **إقترح السيد رئيس الجلسة (المفوض) تعيين** الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد مقررراً للاجتماع، ووافق الجميع على ذلك. وبناء عليه، تمت تلاوة جدول الأعمال المكون من البنود التالية:

1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م والمصادقة عليه.
2. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م.
3. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31م.
4. أ. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31م والمصادقة عليها.
ب. الموافقة على العمليات مع الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم 25 بالبيانات المالية في (أ) أعلاه.
5. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية على النحو التالي:
أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 12,908,390 دولار أمريكي.
ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة (في ما عدا أسهم الخزينة) قدرها 37,286,393 دولار أمريكي بواقع 3 سنت أمريكي للسهم الواحد، التي تعادل ما نسبته 3% من القيمة الاسمية للسهم، في موعد أقصاه شهر من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة.
ج. ترحيل مبلغ 78,889,120 دولار أمريكي للأرباح المبقة.
6. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م.
7. الموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31م بعد الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة والسياحة
8. النظر في توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست ويونغ) كمراقبين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
9. الموافقة للمجموعة على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بصناعة السوق وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وتعيين جهة مرخص لها كصانع سوق لأسهم المجموعة من خلال شراء أسهمها بما لا يزيد عن 3% من الأسهم المصدرة.
10. اتخاذ القرارات التالية بشأن الهيئة الشرعية:
أ. أخذ العلم باستقالة د. عبدالستار أبوغدة من الهيئة الشرعية.
ب. الموافقة على إعفاء الدكتور عبد العزيز الفوزان من عضوية الهيئة الشرعية.
ج. تخويل مجلس الإدارة بالموافقة على عقود خدمة أعضاء الهيئة الشرعية وتحديد مخصصاتهم حسب متطلبات الحوكمة الشرعية.
11. الاطلاع على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي:
أ. الاطلاع على نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)
ب. الإطلاع على تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2018م. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)



12. الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2018 على النحو التالي:
- أ. يدفع 0.773 دولار أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.
- ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 2,235,005 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة.
13. مناقشة أي موضوعات عاجلة تطرأ وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001م وتعديلاته.

بعد الإنتهاء من تلاوة جدول الأعمال، طلب رئيس الجلسة (المفوض) من المساهمين اعتماد جدول الأعمال قبل النظر في بنوده حيث تمت الموافقة على الجدول أعلاه بالإجماع.

البند الأول

مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م والمصادقة عليه

في مستهل الجلسة **خاطب سعادة رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية السادة المساهمين** مرحباً بهم أصالة عن نفسه ونيابة عن السادة رئيس وأعضاء المجلس. **والقى على مسامعهم** تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م ولم تكن هناك مناقشة للتقرير وعليه أخذ المساهمون علماً به.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م.

البند الثاني

الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م

استعرض رئيس الجلسة (المفوض) هذا البند وبعد ذلك طلب من رئيس هيئة الرقابة الشرعية الموحدة تقديم تقرير الهيئة. حيث تولى **الشيخ الدكتور/ عبداللطيف آل محمود نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية الموحدة** تلاوة التقرير ومن ضمن ما جاء فيه:

أولاً:

عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم-2018- 6 - (سنة) اجتماعات درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 2018/12/31م، حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة.

ثانياً:

لقد راقبنا المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2018م الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات المجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة. كما قمنا بمراجعة



المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً:

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتختصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات ووحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقاً لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

- وبما أن الجمعية العمومية في اجتماعها السابع عشر خلال دورتها العادية التي انعقدت 20 مارس 2018 فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع مبلغاً من المال قدره 3,961,337 دولار أمريكي زكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من أرباح المساهمين المبقاة للعام المالي 2017 وقد تم دفع مبلغ من المال قدره 3,875,853.31 دولار أمريكي على مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعية والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة. أما المبلغ المتبقي والبالغ قدره 85,483.69 ألف دولار أمريكي فتم تخصيصه لكي يوزع على المستحقين بحد أقصى قبل نهاية الربع الأول من 2019 بمشيئة الله تعالى. وقد راقبت الهيئة الشرعية الموحدة ما تم توزيعه من المبلغ الزكوي للتأكد من كيفية توزيعه وأنه وجه لمصارف الزكاة الشرعية المذكورة في الآية الكريمة.



- إن زكاة المجموعة بعد استبعاد زكاة الوحدات التي تخرج زكاتها مباشرة هي 26 سنناً لكل (100) سهم. والمجموعة غير مخولة بإخراج الزكاة دون الحصول على تفويض من المساهمين خلال الجمعية العمومية. وبالتالي في حالة عدم تفويض المساهمين لها فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن الزكاة وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيلها أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.
- بما أن جدول أعمال الجمعية العمومية يتضمن على بند تفويض المجموعة بإخراج الزكاة عن الجزء الغير موزع نقداً، فإن على المساهمين إخراج مبلغ وقدره 0.773 دولار لكل ألف سهم بمجموع 960,870 دولار أمريكي وذلك عن الأرباح النقدية الموزعة على أن تخرج المجموعة المبلغ المتبقي وقدره 2,235,005 دولار أمريكي.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31م.

البند الثالث

الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31م

تم الاستماع إلى تقرير تدقيق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م من مدقق الحسابات (المدقق الخارجي) الذي تلاه السيد/ نادر رحيمي مندوب شركة إرنست آند يونغ على السادة المساهمين ومن ضمن ما جاء فيه:

لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2018 ، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. تقع مسؤولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسئولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على مجلس الإدارة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتبارنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.



في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وعن نتائج أعمالها وتدققاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2)، نفيد بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا انه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م.

البند الرابع

أ. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها.

ب. الموافقة على العمليات مع الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم 25 بالبيانات المالية في (أ) أعلاه.

تحت هذا البند قام رئيس الجلسة (المفوض) بعرض الحسابات الختامية التي تضمنها الكتيب الموزع مسبقاً على المساهمين والذي حوى تفاصيل القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31م مما مكن المساهم من الإطلاع قبل الاجتماع على البيانات المالية والإيضاحات الواردة فيه حول القوائم المالية الموحدة، كما أطلع المساهمون على الإيضاحات الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة في الإيضاح رقم (25).

وقدم الرئيس التنفيذي للمجموعة شرحاً موجزاً لأهم المؤشرات المالية التي تضمنتها البيانات المالية للسنة المنتهية 2018/12/31.



القرار:

أ. تمت الموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31م.
ب. تمت الموافقة على العمليات مع الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم 25 بالبيانات المالية في (أ) أعلاه.

البند الخامس

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية على النحو التالي:

- أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 12,908,390 دولار أمريكي.
ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة (في ما عدا أسهم الخزينة) قدرها 37,286,393 دولار أمريكي بواقع 3 سنت أمريكي للسهم الواحد، التي تعادل ما نسبته 3% من القيمة الاسمية للسهم، في موعد أقصاه شهر من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة.
ج. ترحيل مبلغ 78,889,120 دولار أمريكي للأرباح المبقاة

بعد استعراض سعادة رئيس الجلسة (المفوض) لهذا البند وبيان أن مصرف البحرين المركزي قد وافق على التوزيعات المقترحة من مجلس الإدارة قررت الجمعية العامة اتخاذ القرارات التالية:

القرارات:

تمت الموافقة على ما يلي:-

- أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 12,908,390 دولار أمريكي.
ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة (في ما عدا أسهم الخزينة) قدرها 37,286,393 دولار أمريكي بواقع 3 سنت أمريكي للسهم الواحد، التي تعادل ما نسبته 3% من القيمة الاسمية للسهم، في موعد أقصاه شهر من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة.
ج. ترحيل مبلغ 78,889,120 دولار أمريكي للأرباح المبقاة.

البند السادس

إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م

طلب رئيس الجلسة (المفوض) من المساهمين ممارسة حقهم بالنظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م.

حيث قام المساهمون بالمصادقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م بالإجماع.



البند السابع

الموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31م بعد الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة والسياحة

على إثر الموافقة على البند أعلاه **دعا رئيس الجلسة (المفوض)** المساهمين إلى النظر في توصية مجلس الإدارة بالموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة. وقد أحيط الاجتماع علماً بموافقة معالي وزير الصناعة والتجارة والسياحة على صرف مبلغ المكافأة المذكور أعلاه.

وقد وافق المساهمون على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م وذلك بعد الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة والسياحة

البند الثامن

النظر في توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست ويونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي

استعرض رئيس الجلسة (المفوض) في هذا البند التوصية المقدمة من مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، **وطلب من ممثلي شركة إرنست آند يونغ** مغادرة القاعة ثم طلب من المساهمين النظر في التوصية.

وقد تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

البند التاسع

الموافقة للمجموعة على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بصناعة السوق وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وتعيين جهة مرخص لها كصانع سوق لأسهم المجموعة من خلال شراء أسهمها بما لا يزيد عن 3% من الأسهم المصدرة

تمت الموافقة للمجموعة على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بصناعة السوق وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وتخويل مجلس الإدارة لتعيين جهة مرخص لها كصانع سوق لأسهم المجموعة من خلال شراء أسهمها بما لا يزيد عن 3% من الأسهم المصدرة.

8



البند العاشر

اتخاذ القرارات التالية بشأن الهيئة الشرعية:

- أ. أخذ العلم باستقالة د. عبدالستار أبوغدة من الهيئة الشرعية.
- ب. الموافقة على إعفاء الدكتور عبد العزيز الفوزان من عضوية الهيئة الشرعية.
- ج. تخويل مجلس الإدارة بالموافقة على عقود خدمة أعضاء الهيئة الشرعية وتحديد مخصصاتهم حسب متطلبات الحوكمة الشرعية.

بعد استعراض رئيس الجلسة (المفوض) لهذا البند أصدرت الجمعية العامة للمساهمين القرارات التالية:

- أ. تم أخذ العلم باستقالة د. عبدالستار أبوغدة من الهيئة الشرعية، وتم شكره على الجهود التي قدمها منذ بداية انضمامه للهيئة الشرعية الموحدة للمجموعة.
- ب. تمت الموافقة على إعفاء الدكتور عبد العزيز الفوزان من عضوية الهيئة الشرعية، وتم شكره على الجهود التي قدمها في السنوات الماضية.
- ج. تخويل مجلس الإدارة بالموافقة على عقود خدمة أعضاء الهيئة الشرعية وتحديد مخصصاتهم حسب متطلبات الحوكمة الشرعية.

البند الحادي عشر

الاطلاع على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي:

- أ. نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)
- ب. تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2018م. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)

استعرض سعادة رئيس الجلسة (المفوض) هذا البند حيث تم اطلاع السادة المساهمين على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي من خلال ما ورد في التقرير السنوي الموزع على المساهمين قبل الاجتماع بالإضافة إلى عرض مرئي تضمن تلخيصاً لتقرير متطلبات الحوكمة الذي تم تفصيله في التقرير السنوي كما تم في نفس العرض إطلاع السادة المساهمين على نتائج تقييم مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس من خلال ما ورد بالتقرير السنوي الذي وزع عليهم قبل الاجتماع، وتم كذلك إطلاع السادة المساهمين على نتائج تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2018م. وبعد الاطلاع على التقارير أعلاه على التوالي اتخذت الجمعية العمومية بشأنها القرارات التالية:

القرارات:

- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.



- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير تقييم رئيس ونائبي رئيس مجلس الإدارة وأداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس.
- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2018م.

البند الثاني عشر

الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2018 على النحو التالي:

- أ. يدفع 0.773 دولار أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.
- ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 2,235,005 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة.

القرارات:

تمت الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2018 على النحو التالي:

- أ. يدفع 0.773 دولار أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.
- ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 2,235,005 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة.

البند الثالث عشر

مناقشة أي موضوعات عاجلة تطرأ وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001م وتعديلاته


لم تتم مناقشة أي موضوع تحت هذا البند.

بعد الانتهاء من هذا البند **طلب رئيس الجلسة (المفوض)** من مقرر الجلسة تلاوة المحضر، وأن يفوض المساهمون رئيس الجلسة ومقررها بالتوقيع عليه حيث وافق المساهمون على ذلك.



وبعد الانتهاء من جدول الأعمال **أعلن رئيس الجلسة (المفوض)** انتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية الثامن عشر متمنياً للمجموعة كل تقدم ونجاح، **وتوجه بالشكر** إلى جميع المساهمين على دعمهم المتواصل وإلى جميع العاملين بالمجموعة على تفانيهم وإخلاصهم مضيفاً أن بهم ومعهم تتواصل المسيرة. وفي الختام **قدم الشكر** لمملكة البحرين لرعايتها ودعمها المستمر للمؤسسات المصرفية الإسلامية، في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ونائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين.

والله الموفق لما فيه الخير والصلاح ،،،


عبدالله عمار السعودي
رئيس الجلسة (المفوض)


صلاح عثمان أبو زيد
مقرر الاجتماع